The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.2, P P. 331-351
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٢، ٢٠١٩ ص ص ٣٣١-٣٥١

Analysis of the relationship between oil price shocks and some macroeconomic variables in Iraq for the period 1990-2015

*تحليل العلاقة بين صدمات أسعار النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥

**أ.د. جواد كاظم البكري
***هديل محمد سلمان

Abstract :This paper analyzes the relationship between oil price shocks and some major macroeconomic variables (Real Gross Domestic Product, Government Expenditure, Inflation rates and Unemployment Rates) in Iraq economy For the 1990-2015 period.

We have used restricted VAR model and Johansen Co-integration test and Impulse Response Functions to investigate the effects of oil price shocks on the Iraq economy.

Our results indicate that despite the decline in oil revenues as a percentage of GDP to 28.6% in 2015 compared with 42.4% in 2014, this was not accompanied by decrease in public expenditure, because a large part of government spending goes to the operational budget, Which is characterized by high stability, in light of the increase of government spending on military operations for the purpose of extending security stability.

Inflation rates have been slightly changed, We believe is due to the fact that the money supply in the Iraqi economy has not changed due to the changes in oil prices.١ This is due to the large size of the Operating Budget, which is relatively stable at the expense of the Capital Budget, 30% at best for the duration of the research.

*بحث مستل
**كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل
***طالبة ماجستير

المستخلص :يحاول البحث تحليل وقياس العلاقة بين صدمات أسعار النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسة وهي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي، معدلات التضخم ومعدلات البطالة) في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥.

لقد استخدمنا نموذج VAR المقيد واختبار التكامل المشترك لـ Johansen ودوال الاستجابة الفورية لاستكشاف آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي.

تشير نتائجنا إلى أنه على الرغم من انخفاض إيرادات النفط (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ٢٨.٦ ٪ في عام ٢٠١٥ مقارنة مع ٤٢.٤ ٪ في عام ٢٠١٤ ، فإن هذا لم يرافقه انخفاض في الإنفاق العام، لأن جزء كبير من الإنفاق الحكومي يذهب إلى الميزانية التشغيلية، والتي تتميز بالثبات النسبي، في ضوء زيادة الإنفاق الحكومي على العمليات العسكرية لغرض ترسيخ الاستقرار الأمني.

لقد تغيرت معدلات التضخم بشكل طفيف، ونعتقد أن هذا يرجع إلى حقيقة أن المعروض من النقود في الاقتصاد العراقي لم يتغير بسبب التغيرات في أسعار النفط. ويعزى ذلك إلى الحجم الكبير لميزانية التشغيل، والتي هي مستقرة نسبيًا على حساب الميزانية الرأسمالية ، ٣٠ ٪ في أحسن الأحوال لمدة البحث.

الكلمات المفتاحية: صدمات النفط، متغيرات الاقتصاد الكلي، التضخم، البطالة، الإنفاق الحكومي.

مقدمة :إذا ما نظرنا نظرة تأمل إلى أسعار النفط العالمية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، وهي مدة الدراسة، نجد أَنَّ أسعاره تراوحت بين (١٤-٩٩) دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما يؤكد عمق الصدمات التي تعرض لها سوق النفط العالمي خلال عقدين ونصف من الزمن، ناهيك عن الصدمات السعرية التي سبقت هذه الفترة والتي بدأت منذ صدمة سنة (١٩٧٣) ولن تنتهي بصدمة سنة (٢٠١٤).

وبما أَنَّ النفط يُعد من أقل مصادر الطاقة تكلفةً، فإنَّ اعتمادية (Reliability) اقتصادات الدول المصدرة له ظلت كبيرة، إذ تعتمد هذه الدول بنسب مرتفعة على النفط في تمويل موازناتها، إلى جانب ارتفاع نسبة مساهمتهُ في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، الأمر الذي أدى إلى تأثير هذه السلعة في المؤشرات الكلية في اقتصادات تلك الدول، ولم يكنْ الاقتصاد العراقي ببعيد عن تلك الظاهرة، فنجد أَنَّ نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض في أفضل السنوات الطبيعية، عدا سنوات الحصار الاقتصادي، إذ كانت (٤٠%)، بينما اعتمدت الموازنات في السنوات الطبيعية بنسبة بلغت ما يقارب الـ(٩٠%) في أفضل الأحوال.

هذه الاعتمادية أدت إلى تأثير التذبذبات في أسعار النفط في بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ومن بينها (الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والبطالة، والأنفاق الحكومي)، ولذلك جاءت هذه الرسالة لتحليل وقياس أثر صدمات أسعار النفط في تلك المؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) مستخدمةً الأساليب الكمية (النماذج القياسية) لدعم الفرضيات التي تم فرضها.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان أهمية النفط في الاقتصاد العراقي ومدى اعتمادية هذا الاقتصاد على الإيرادات النفطية.

٢. محاولة الربط بين الإيرادات النفطية ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي.

٣. قياس أثر صدمات أسعار النفط، بصورة كمية، في بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من مجموعة من التساؤلات وكالآتي:

1. هل يمكننا التنبؤ بما ستؤول أليه متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي في ظل الصدمات التي تحصل في أسعار النفط؟

2. ما المدة الزمنية التي تبدأ فيها المؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي بتلقي أثر صدمة أسعار النفط؟

٣. ما هو أثر صدمات أسعار النفط الايجابية في المؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي؟

٤. ما هو أثر صدمات أسعار النفط السلبية في المؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث: لقد نصت فرضية البحث على أَنَّ صدمات انخفاض أسعار النفط (الصدمات السلبية) جاءت لتؤثر في متغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتضخم، والأنفاق الحكومي) وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، أي أنها تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق الحكومي، وتزيد من معدلات البطالة، وتخفض من معدلات التضخم، في حين أن صدمات ارتفاع أسعار النفط (الصدمات الايجابية) تنطبق مع منطق النظرية الاقتصادية بالنسبة لمتغيري البطالة والتضخم، ولكنها لا تنطبق مع منطق النظرية الاقتصادية بالنسبة لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق الحكومي.

المبحث الأول

الإطار النظري لأثر الصدمات النفطية في بعض المتغيرات الكلية في البلدان المصدرة للنفط

سنقوم ببحث أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها صدمات أسعار النفط في المتغيرات الكلية للدول المصدرة للنفط، وكالآتي:

١. أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في البلدان المصدرة للنفط

تختلف استجابة السياسات المطبقة في البلدان المصدرة للنفط عن الاستجابة المطلوبة من قبل البلدان المستوردة للنفط، من زاويتين مهمتين: أولاً: حجم الصدمة التي تواجه البلدان المصدرة للنفط كنسبة من اقتصادها أكبر بكثير من حجم الصدمة التي تواجه البلدان المستوردة. ثانياً: عادة ما تكون مساهمة عوائد النفط في إيرادات المالية العامة للدول المصدرة للنفط أكبر بكثير، وبالنسبة لكل البلدان، نجد أن انخفاض إيرادات المالية العامة ومخاطر استمرار الأسعار المنخفضة لبعض الوقت يعني الحاجة إلى بعض التخفيض في الإنفاق الحكومي.

وفي البلدان التي راكمت أرصدة كبيرة من ارتفاعات الأسعار السابقة، من الملائم السماح بعجوزات أكبر في المالية العامة والسحب من هذه الأرصدة لبعض الوقت، ويصدق هذا بوجه خاص على البلدان المصدرة للنفط التي تعتمد أسعار صرف ثابتة وقد يستغرق تخفيض سعر الصرف الحقيقي المطلوب بعض الوقت حتى يتحقق.

ومن الممكن أَنْ يكون التصحيح أصعب بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك هذا الحيز المالي، وحيث المساحة محدودة لزيادة عجز المالية العامة، فعلى هذه البلدان أن تجري تخفيضا أكبر في سعر الصرف الحقيقي، كما ينبغي أن تضع إطارا نقديا قويا حتى لا يتسبب تخفيض سعر الصرف في ارتفاع التضخم على نحو مزمن وزيادة انخفاض سعر الصرف، ولا شك أن ذلك سيمثل تحديا حقيقياً للبلدان المصدرة للنفط.

٢. أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في البلدان المصدرة للنفط

إِنَّ الأدبيات الاقتصادية التجريبية الحديثة وضعت في مجال النمذجة غير الخطية، إذ إِنَّ الأدب النظري هو عادة ليس واضحاً حول عدم التماثل في استجابة النشاط الحقيقي لأسعار النفط.

ويرد الاستثناء الرئيسي لهذا بوساطة مبرر اقتصادي واحد للعلاقة غير المتكافئة التي تم تقديمها في الأدب، مثلاً، ليليين[*] في سنة (١٩٨٢) وضع ما يسمى بفرضية التشتت (Dispersion Hypothesis)[*]، التي تعتمد على الحجة القائلة بأَنَّ التغير في أسعار النفط يغير التوازن في مختلف القطاعات.

ووفقاً لهذه الحجة، فإنَّ وجود الزيادة (أو النقص) في أسعار النفط يؤدي إلى الانكماش (أو التوسع) في القطاعات التي تعتمد على الإفادة من النفط في عملية الإنتاج. وإلى جانب ذلك، فإنَّ الزيادة (أو النقص) في أسعار النفط تولد توسعاً (أو انكماشاً) من القطاعات الموفرة للطاقة النسبية للقطاعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة.

وتبين دراسة (ديفيد ليليين) أَنَّ جزءاً كبيراً من البطالة الإجمالية يمكن تفسيرها بتشتت نمو العمالة في كافة المجالات الصناعية، وقدم نتيجتين في هذا المجال. أولاً- إنَّها تُظهر أَنَّ جزءاً كبيرا من التباين في مؤشر التشتت لـ(ليليين) يرجع إلى اختلاف أثر الصدمات النفطية في كافة المجالات الصناعية، ثانيا- والأهم من ذلك، فإنَّها تُظهر أنه بمجرد تمثل التشتت في نمو العمالة بسبب الصدمات النفطية، فإنَّ نسب التشتت المتبقية تفتقر إلى القدرة التفسيرية للبطالة[١].

ومع ذلك، ولأنَّه في المدى القصير تكون تكلفة إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات عالية، فإنَّ صدمات النفط، التي تعني التعديل بين القطاعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة، تؤدي إلى الخسارة الإجمالية في الإنتاج. بينما هذه الخسارة تؤدي إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي عندما ترتفع أسعار النفط، وستحد من التوسع الاقتصادي عندما تنخفض أسعار النفط، مما يؤدي إلى حدوث التأثيرات غير المتماثلة. لهذه الأسباب، فإنَّ التغيرات المفاجئة في سعر النفط لها تداعيات واسعة النطاق على اقتصادات كل من الدول المصدرة والدول المستهلكة. وهكذا، فإن الرأي السائد بين الاقتصاديين هو أَنَّ هناك علاقة قوية بين معدل نمو المتغيرات العالمية وأسعار النفط.

(*) جانيت لويز ليلين (بالإنجليزية: Janet Lellen) هي اقتصادية أمريكية من مواليد ١٩٤٦ نائب رئيس مجلس المحافظين للنظام الاحتياطي الفدرالي سابقا، كانت الرئيس والرئيس التنفيذي للبنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض في عهد الرئيس بيل كلينتون، وأستاذ فخرية في جامعة كاليفورنيا كلية بيركلي هاس للأعمال.

(*) فرضية التشتت (Dispersion Hypothesis) هو أنموذج رياضي اكتشفه ليليان (Lilien) في سنة (١٩٨٢) لقياس حجم العمالة التي يُعاد تخصيصها في مختلف القطاعات الاقتصادية بعد كل صدمة نفطية، وقد قسمه إلى قسمين الأول هو التشتت الناجم عن الآثار المختلفة للصدمة النفطية في الصناعات، والثاني هو التشتت الناجم عن الآثار المختلفة للصدمة النفطية في معدلات البطالة.

(1) Prakash Loungani, Oil Price Shocks and the Dispersion Hypothesis, The Review of Economics and Statistics, Vol. 68, No. 3 (Aug., 1986), p536.

٣. أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط

تتبنى السلطات المالية والنقدية في الدول المصدرة للنفط عند انخفاض أسعار النفط، سياسات اقتصادية انكماشية، نظراً لإنخفاض الإيرادات الحكومية، ويمكن أن يسبب هذا تباطؤ في النمو الاقتصادي، فمن شأن السياسات المالية والنقدية التقيدية أن تؤدي إلى تفاقم البطالة وتحمل معها آثاراً ركودية، إذ أن الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط من الممكن أن تسبب أضرارا بالغة في اقتصادات الدول المصدرة للنفط عن طريق الحد من خيارات السياسات الاقتصادية على المدى الطويل.

ففي كل البلدان المصدرة وعند إنخفاض أسعار النفط ينخفض الدخل الحقيقي، وكذلك الأرباح في إنتاج النفط، وهو ما يحدث بالضبط في حالة ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، وأن أثر تراجع سعر النفط على إجمالي الناتج المحلي للدول المصدرة للنفط يتوقف إلى حد كبير على درجة اعتماد هذه البلدان على الصادرات النفطية، وعلى نسبة الإيرادات التي تحصل عليها الدولة[٢].

المبحث الثاني

صدمات أسعار النفط في الاقتصاد العراقي

١. العلاقة بين صدمات أسعار النفط ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

ساهمت الطبيعة الريعيه للاقتصاد العراقي، في أَنْ تكون السياسة النقدية مسايرة للسياسة المالية وذلك بفعل آلية الربط بين التوسع في المعروض النقدي وتمويل عجز الموازنة العامة، فأصبحت تضخمية تماماً، ولاسيما في عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث ألحق الحصار الاقتصادي أضراراً كبيرة في السياسة النقدية، وعمل أيضاً على تعميق تبعيتها للسياسة المالية التي باتت تعتمد على التمويل بالعجز وذلك بوساطة الإصدار النقدي الجديد[٣]،

فعند الدخول في عقد التسعينات شهدت الأسواق النفطية صدمةً تمثلت بانخفاض الأسعار النفطية إلى (١٨.٤٣) دولار للبرميل الواحد، بينما بدأت معدلات التضخم بالارتفاع بشكل كبير لاسيما في النصف الثاني من سنة (١٩٩٣) فقد دخل الاقتصاد العراقي دورة التضخم الجامح عندما ارتفعت معدلات التضخم من (٥٣.٧%) في سنة (١٩٩٠) إلى (٢٠٧.٦٩%) في سنة (١٩٩٣)، ولتمويل العجز الذي حصل في الموازنة العامة الناتج عن تدهور القطاع النفطي عملت الحكومة على البحث عن

([2]) For more information see: Benedict Clements and others, Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications, International Monetary Fund, 2013, p201.

[٣] للمزيد من المعلومات أنظر: نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقييد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٤، العدد الثامن عشر، ٢٠١١، ص١٢.

المصادر التمويلية البديلة للقطاع النفطي، لهذا لجأت إلى الإصدار النقدي الجديد الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم مما أفقد النقود أهم وظائفها كمخزن للقيمة[٤]، ومن أسباب التضخم أيضاً خلال تلك الفترة زيادة حدة المضاربة بسبب النقص الحاد في المعروض السلعي، وأثره في ولادة بيئة ملائمة للمضاربة بأسعار السلع والأراضي والسيارات والعقارات والذهب والعملات الصعبة، وقد أنعكس كل ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار[٥].

بعدها ارتفعت أسعار النفط إلى (٢٢.١٢) دولار للبرميل الواحد في سنة (١٩٩٦)، ولكنَّ معدل التضخم انخفض بشكل كبير ليبلغ (١٦.١١-%) نتيجة لبدء تطبيق قانون النفط مقابل الغذاء وما تبعه من إجراءات نقدية تقشفية لمعالجة التضخم غير المسيطر عليه بوساطة الضغط على إجمالي الأنفاق الحكومي ليبلغ (24197.9) مليون دينار، ولاسيما الأنفاق الاستثماري منه فقد بلغ (1625.2) مليون دينار، بغية تحسين الميزانية العامة للدولة وذلك بزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم وإلغاء الإعفاءات والدعم الحكومي، لهذا أنعكست هذه السياسات على إنخفاض المستوى العام للأسعار وتحسين سعر صرف الدينار العراقي، إلى جانب عمل السياسة النقدية على تحرير أسعار الصرف والسماح للسوق الموازي للنقد الأجنبي أَنْ يعمل بصورة مطلقة مع تدخل البنك المركزي من فترة إلى أخرى ببيع الدولار إلى المصارف التجارية ومكاتب الصيرفه بالمزاد العلني، كل هذه العوامل ساعدت في استقرار الأسعار[٦].

سجلت سنة (٢٠١٤) انخفاضاً في أسعار النفط وصل إلى (٩٣.١٧) دولار للبرميل الواحد في النصف الاول من السنة، الأمر الذي انعكس على انخفاض الأنفاق الحكومي إلى (393139.7) مليون دينار، لهذا فأَنَّ المستوى العام للأسعار شهد استقراراً نسبياً خلال هذا السنة، ومن ثم إنخفضت أسعار النفط في النصف الثاني من سنة (٢٠١٤) إلى (٤٨.٦٦) دولار للبرميل الواحد، وهذا الأمر أدى إلى خفض معدلات التضخم إلى (١.٤%)، بينما نلاحظ أَنَّ الأنفاق الحكومي قد ارتفع بسبب تردي الأوضاع الأمنية والسياسية وزيادة الأنفاق العسكري لمواجهة المجاميع الإرهابية، وعليه فقد ارتفع إجمالي الأنفاق الحكومي إلى (1330935.1) مليون دينار.

العلاقة بين صدمات أسعار النفط ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

أتسمت المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) بالعسر المالي الشديد، حاولت الحكومة خلالها الاعتماد على الإيرادات المحلية، بعدما توقفت الإيرادات النفطية بفعل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه من قبل

---

[٤] للمزيد من المعلومات أنظر:التقرير الإستراتيجي العراقي ٢٠١٠ -٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.
[٥] سمير سهام داود، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠.
[٦] للمزيد من المعلومات أنظر: ثريا عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

مجلس الأمن الدولي، إلا أَنَّ الأمر ازداد سوءاً إذ ازداد العجز في الموازنة العامة بشكل كبير ولم تغطِ الإيرادات العامة سوى (١٢%) من النفقات الحكومية في سنة (١٩٩٤) [٧].

فعندما وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها بدأت للعيان المشكلات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها (المديونية، والبطالة، والتضخم، وتدهور مؤشرات التنمية البشرية)[٨]، إنَّ انخفاض أسعار النفط الخام من (٢٤.٥٣) دولار للبرميل الواحد في سنة (١٩٩٠) إلى (٢١.٥٤) دولار للبرميل الواحد في سنة (١٩٩١) ودخول العراق الحرب مع الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية عليه من قبل مجلس الأمن الدولي لم يؤدِ إلى زيادة معدلات البطالة إلا بنسب قليلة إذ ازدادت من (١٩.٦٦%) في سنة (١٩٩٠) إلى (١٩.٧٦%) في سنة (١٩٩١)، وذلك على الرغم مما ترتب على أمر الحرب من تدمير شامل لأغلب القطاعات الاقتصادية والذي ساهم في تسريح أعداد كبيرة من العاملين.

ثم قامت الحكومة بعد سنة (٢٠٠٣) على زيادة الإيرادات النفطية الناتجة عن أرتفاع الأسعار، التي بلغت (٣١.٠٨) دولار للبرميل الواحد، إلى زيادة إجمالي الأنفاق الحكومي لاسيما الأنفاق الجاري لإعادة أعمار ما دمرته الحرب، فقد ارتفع من (25697.3) مليون دينار إلى (330127.9) مليون دينار لسنتي (٢٠٠٣و٢٠٠٤) على التوالي، بينما كان الارتفاع في الأنفاق الاستثماري بنسبة اقل، فقد بلغ (34197.7) مليون دينار في سنة (٢٠٠٤) بعدما كان (2855.2) مليون دينار في سنة (٢٠٠٣)، ولم تنعكس هذه الأوضاع على معدلات البطالة فقد زادت بشكل غير مألوف لتسجل في سنة (٢٠٠٣) معدلاً (٢٩.٨٩%) وهو أعلى مستوى بلغته منذ عقود.

واستمرت اسعار النفط بالاستقرار حتى عام ٢٠١٤، عندما تأثر الاقتصاد العراقي بصدمة انخفاض أسعار النفط التي حدثت في منتصف سنة (٢٠١٤) التي بلغت (٤٨.٦٦) دولار للبرميل الواحد في سنة (٢٠١٥)، مسببةً أرتفاعاً في معدلات البطالة بلغ (١٦.٤٠%) مما أدى إلى حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة دفع بإجمالي الأنفاق الحكومي إلى الانخفاض ليبلغ (1330935.1) مليون دينار كنتيجة لإنخفاض النفقات الاستثمارية إلى (344814.2) مليون دينار في سنة (٢٠١٥)، بينما بلغت أن النفقات الجارية (986120.8) في السنة ذاتها[٩].

العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

---

[٧] التقرير الإستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

[٨] للمزيد من المعلومات أنظر: التقرير الستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥.

[٩] للمزيد من المعلومات أنظر:

- البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

-Organization of the Petroleum Exporting, countries, various years.

شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً ملحوظاً نتيجة للظروف التي مر بها البلد كالحروب وفرض الحصار الاقتصادي عليه بعد غزو الكويت، فقد بلغت قيمته (١٠٦٨٢.٠) مليون دينار في سنة (١٩٩١) بعدما كانت قيمته (٢٩٧١١.١) مليون دينار في سنة (١٩٩٠)، كنتيجة لإنخفاض الأسعار من (٢٤.٥٣) إلى (٢١.٥٤) دولار للبرميل الواحد لسنتي (١٩٩٠و١٩٩١) على التوالي.

هذا وقد اخذ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع في السنوات اللاحقة إلى أَنْ بلغ (٤٠٣٤٤.٩) مليون دينار في سنة (٢٠٠٢) وهذا التحسن في قيمة الناتج جاء نتيجةً لتطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاءَ والدواء) التي مكنته من تصدير جزء من النفط الخام الذي يعتمد عليه البلد بنسبة كبيرة في تكوين ناتجهُ المحلي الإجمالي، وكنتيجة أيضاً لزيادة أسعار النفط البالغة (٢٦.١٨) دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي سمح بزيادة الأنفاق الحكومي إلى (66362.8) مليون دينار ولاسيما الجاري منه فقد ارتفع إلى (33905.3) مليون دينار، بينما شكل الأنفاق الاستثماري (23561.1) مليون دينار في سنة (٢٠٠٢).

لقد سجلت الأسواق النفطية بعد سنة (٢٠٠٣) ارتفاعاً في الأسعار مسببةً صدمة نفطية لسنة (٢٠٠٤) فقد أرتفعت الأسعار إلى (٤١.٥١) دولار للبرميل الواحد، هذا أدى إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤١٦٠٨) مليون دينار سنة (٢٠٠٤) نظراً للعلاقة الطردية بين أسعار النفط والناتج[١٠].

بينما سنتي (٢٠١٤و٢٠١٥) فقد شهدت صدمة نفطية سالبة تمثلت بانخفاض الأسعار النفطية بدأت منذ النصف الثاني من سنة (٢٠١٤) إذ إنخفضت الأسعار من (٩٣.١٧%) إلى (٤٨.٦٦%) دولار للبرميل الواحد لسنتي (٢٠١٤و٢٠١٥) على التوالي، سبب هذا انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٧٥٥٨١.٣) و(٤٢٨٣٥.٠) مليون دينار للمدة ذاتها، لهذا فقد أنخفض إجمالي الأنفاق الحكومي إلى (393139.7) مليون دينار في سنة (٢٠١٤)، أما سنة (٢٠١٥) فقد شهدت ارتفاعاً في إجمالي الأنفاق الحكومي بلغ (1330935.1) مليون دينار، كنتيجةً لزيادة الأنفاق العسكري بهدف مكافحة المجاميع الإرهابية التي سيطرت على ثلثي البلاد تقريباً[١١].

---

[١٠] للمزيد من المعلومات أنظر: باسم عبد الهادي حسن، الصدمة النفطية الثالثة الأسباب والنتائج المحتملة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٧، ٢٠٠٥،ص١٣٧.

[١١] للمزيد من المعلومات أنظر:

- Organization of the Petroleum Exporting, countries, various years.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، سنوات مختلفة.

المبحث الثالث

الأنموذج القياسي

١. **توصيف الأنموذج** **٩٩٨٨٩٩٨٩٩٩**يفترض الأنموذج وجود علاقة عكسية غير مباشرة بين أسعار النفط الخام ومعدلات البطالة، كما ويفترض الأنموذج وجود علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط الخام والتضخم فعند زيادة أسعار النفط الخام يؤدي ذلك إلى زيادة إيرادات الدولة ومن ثم زيادة الأنفاق الذي بدورهُ يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار إذا لم تتزامن مع ذلك زيادة في الإنتاجية، وهذا ما يعاني منه الاقتصاد العراقي التي يتميز بعدم مرونة جهازه الإنتاجي الضعيف أصلاً.

كذلك يفترض الأنموذج وجود علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى أن هناك علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي العام فكلما ارتفعت أسعار النفط الخام زادت العوائد النفطية ومن ثم زيادة الإنفاق العام والعكس صحيح.

وقد تم إضافة متغيرين وهمين (Dummy Variable) إلى الأنموذج بصفتها متغيرات مستقلة، المتغير الأول (D1) وهو خاص بصدمة الارتفاعات المفاجئة في أسعار النفط العالمية، أما المتغير الثاني (D2) فهو الخاص بصدمات انخفاض أسعار النفط العالمية، بالنسبة للمتغير (D1) فقد تم أعطاء قيم مابين (٠-٣) كون هناك، وخلال مدة البحث، ثلاثة ارتفاعات كبيرة مفاجئة في أسعار النفط، إذ تم أعطاء أعلى قيمة، وهي (٣) إلى أعلى صدمة، وثاني أعلى صدمة تم إعطاءها (٢) وهكذا، أما السنوات التي لم تتغير فيها الأسعار، أو كان التغير طفيفاً فقد تم إعطاءها (٠).

وكذا الحال بالنسبة للمتغير الثاني (D2) وهنا تم أعطاء قيم مابين (٠-٤) بسبب أنه كان هناك أربعة صدمات خاصة بانخفاض أسعار النفط في مدة البحث، وبنفس الطريقة السابقة، تم إعطاء (٤) للصدمة الأكبر، أي اقل انخفاض مفاجئ في أسعار النفط العالمية، وهكذا بالنسبة للصدمات الأخرى.

وإن فائدة هذين المتغيرين الوهميين هو لغرض الوصول إلى تحليل معادلة الانحدار بشكل أكثر دقة، إذ أن المتغير الوهمي يستخدم للتمييز بين حالات مختلفة، فائدتها في النموذج تكمن في أنها تمكننا من استخدام معادلة انحدار واحدة لتمثيل مجموعات متعددة.

ويمكن كتابة معادلة الإنحدار الذاتي بصيغة المعادلات المنفردة وعلى النحو الاتي:

$$GDP = \beta_0+\beta_1 OP+\beta_2 UR+\beta_3 IR+\beta_4 GE+\beta_5 D1+\beta_6 D2+ui$$

إذا يمثل (GDP) الناتج المحلي الإجمالي، و(D1,D2) المتغير الوهمي، و(OP) تمثل أسعار النفط، و(UR) معدلات البطالة، في حين (IR) تمثل معدلات التضخم، و(GE) الأنفاق الحكومي.

نتائج الاختبارات

- استقرارية السلاسل الزمنية: من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وجدنا أن كل السلاسل استقرت في الفرق الأول عدا سلسلة الناتج المحلي الإجمالي التي استقرت عند مستواها، وبمستويات معنوية تراوحت بين (١%-٥%).
- اختبار Vector Autoregression Estimates (VAR): بما أن السلاسل الزمنية استقرت عند مستواها وفي الفرق الأول فينبغي أن نذهب إلى نموذج (ARDL) ولكن قياس أثر الصدمات حتّم علينا استخدام الـ(VAR) بتخلفين زمنيين (2 LAG) وقد كانت قيمة R-squared (٩٣%) فيما بلغت Adjusted R-squared(٨٢%)، أما قيمة اختبار (F) فكانت (٨.٤٦٦٤٢١) وهو أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٥.١٩٢٢) وبمستوى معنوية (١%).
- اختبار دوال الاستجابة الفورية (Impulse Response Functions): يتضح من الشكل البياني (١) أن الاستجابة الفورية (استجابة النبضة) تكون لعشرة فترات قادمة، بمقدار وحدة واحدة، وبما أن مشاهدات النموذج كانت بالسنوات فأن التنبؤ بالاستجابة سيكون لعشرة سنوات، ونلاحظ في المربع (١) أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي إلى التغير في أسعار النفط يبدأ من الفترة الثانية بالارتفاع ويستمر هذا الارتفاع إلى الفترة الرابعة، ثم يأخذ بالاستقرار من جديد حتى نهاية الفترة العاشرة، وترى الباحثة أن هذا التغير الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي بسبب أن الاتجاه الصعودي لأسعار النفط كان أكبر من الاتجاه النزولي، فعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢٨.٦%) في سنة ٢٠١٥ مقارنةً بنسبة (٤٢.٤%) سنة ٢٠١٤[١٢]، ألا أن ذلك لم يترافق مع انخفاض الأنفاق العام بسبب أن جزء كبير من الأنفاق الحكومي يذهب إلى الموازنة التشغيلية التي تتسم بنسبة ثبات عالية في ظل تضخم الجهاز الحكومي والأنفاق على العمليات العسكرية لغرض بسط الاستقرار الأمني.

أما في المربع (٢) من الشكل ذاته، فيوضح أن معدلات البطالة انخفضت بصورة واضحة في الفترتين الأولى والثانية، في حين قل انخفاضها في الفترة الثالثة، وابتداءاً من الفترة الرابعة وحتى الفترة السادسة بدأت بالارتفاع من جديد ليكون هذا الارتفاع جاداً في الفترة السادسة، بينما انخفضت بشكل طفيف في الفترتين السابعة والثامنة لتستقر إخيراً في الفترتين الأخيرتين التاسعة والعاشرة.

أما معدلات التضخم الذي يمثلها المربع (٣) فلم يحصل عليها تغيير يُذكر خلال الفترات العشر، وهذا التغير الطفيف جداً نعتقد انه يُعزى إلى أن المعروض النقدي في الاقتصاد العراقي لم يتغير بتغير

(١٢) البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

أسعار النفط، والسبب يعود إلى ضخامة حجم الموازنة التشغيلية، التي تتسم بثبات نسبي، على حساب الموازنة الاستثمارية التي لا تعدو نسبتها من الموازنة العامة (٣٠%) في أفضل الأحوال طيلة مدة البحث، فضلاً عن أن العلاقة بين معدلات التضخم وأسعار النفط هي علاقة ايجابية هنا وهي متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية.

أما في المربع (٤) فنجد أن الأنفاق الحكومي انخفض في بداية الأمر بشكل ملحوظ وحتى الفترة الرابعة، ولكنهُ بدأ بالارتفاع الطفيف من جديد ابتداءاً من الفترة الخامسة، ليعود إلى الاستقرار من الفترة السابعة حتى الفترة العاشرة.

الشكل (١)

استجابة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي لصدمات أسعار النفط

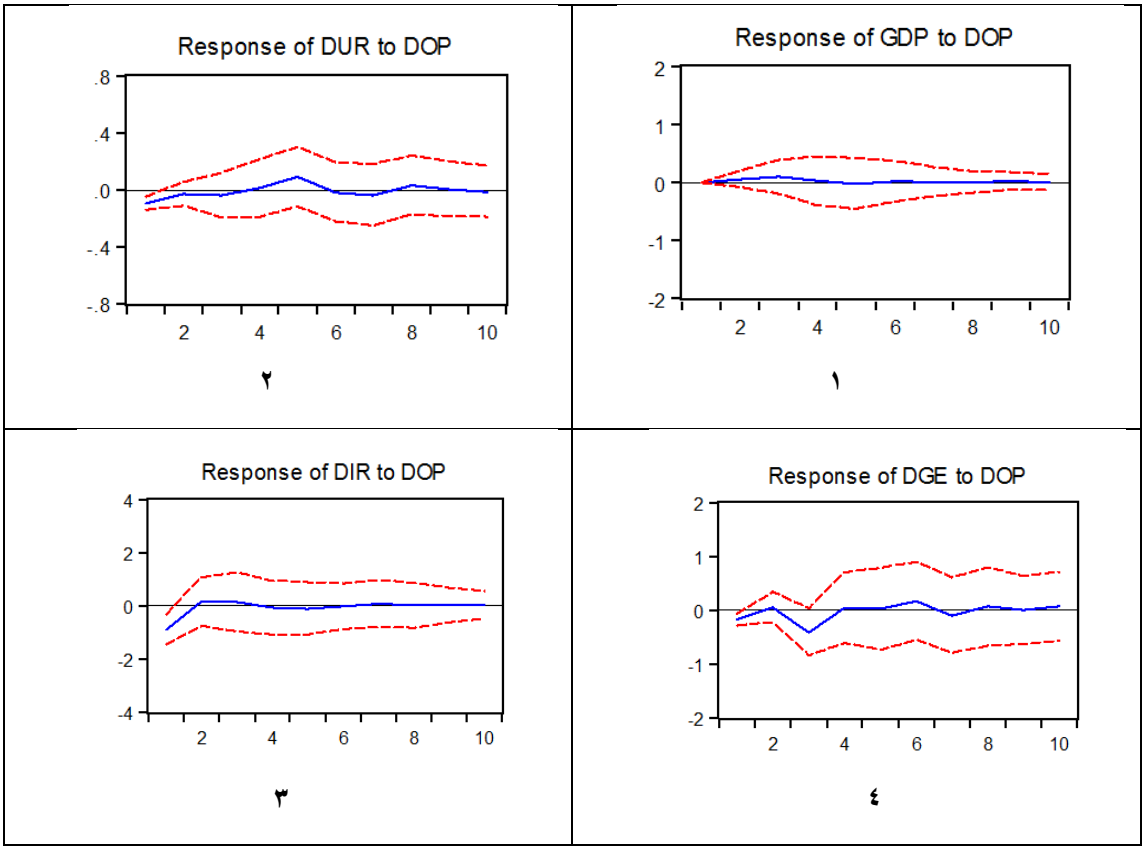

وبالنسبة لأثر المتغير الوهمي الأول (D1) والخاص بصدمات الارتفاع في أسعار النفط، فنجد أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي لتلك الصدمات، وكما هو موضح في الشكل (٢) المربع (٥)، تبدأ في الارتفاع لغاية الفترة الخامسة، فخلال تلك الفترة يبدأ الناتج المحلي بالصعود الطفيف ويستمر كذلك إلى بداية الفترة السادسة، وهذا يتناسب مع منطق النظرية الاقتصادية، أما ابتداءً من الفترة السادسة فيبدأ بالاستقرار حتى نهاية الفترة العاشرة، ونعتقد أن هذا الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من صدمة ارتفاع أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد، هو بسبب أن نسبة أكبر من الزيادات في

الإيرادات النفطية لا تذهب إلى القطاعات الإنتاجية وأنما إلى القطاعات الاستهلاكية التي تتسم بعدم مرونتها في التأثير على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وفي المربع (٦) نجد أنَّ استجابة معدلات البطالة لصدمة ارتفاع أسعار النفط ايجابية، أي أنَّ زيادة أسعار النفط خفضت من معدلات البطالة ولكن لغاية الفترة الخامسة فقط، وابتداءً من نهاية الفترة الخامسة وحتى الفترة العاشرة، بدأت بالصعود، ولو بشكل طفيف، عدا الفترة الثامنة، وهذا لا يتناسب مع منطق النظرية الاقتصادية، ونعتقد أنه على الرغم من زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ألا أن إدارة الاقتصاد العراقي لم تكن بالكفاءة اللازمة لتسخير هذه الزيادة في توفير فرص عمل جديدة للعاطلين نتيجة لتضخم القطاع العام أصلاً، فضلاً عن غياب السياسات الاقتصادية التي من شأنها تطوير القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية.

أما الأنفاق الحكومي الذي يمثله المربع (٧) فقد انخفض خلال الفترات الثلاث الأولى، وهذا يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية، ونرى أن ذلك يعود إلى أن اعتماد الأنفاق الحكومي على الإيرادات النفطية من الممكن أن يجعل البلد عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، إذ أن دورات الأعمال (Business Cycle) الذي يعاني منها الاقتصاد العالمي من الممكن أن تجد طريقها بسهولة إلى الاقتصاد العراقي في ظل معدل الانكشاف الاقتصادي الكبير والاعتمادية الكبيرة على الخارج.

أما بالنسبة إلى معدلات التضخم التي يمثلها المربع (٨) فقد ازدادت في بداية الأمر خلا الفترات من (٢-٤) وهو يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ولكنها سرعان ما عاودت إلى الانخفاض بشكل طفيف خلا الفترات من (٤-٧) وهذا يعود إلى فاعلية السياسات النقدية في العراق التي كان هدفها الأول الحفاظ على معدلات مستقرة للتضخم.

الشكل (٢)

استجابة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي لصدمات ارتفاع أسعار النفط

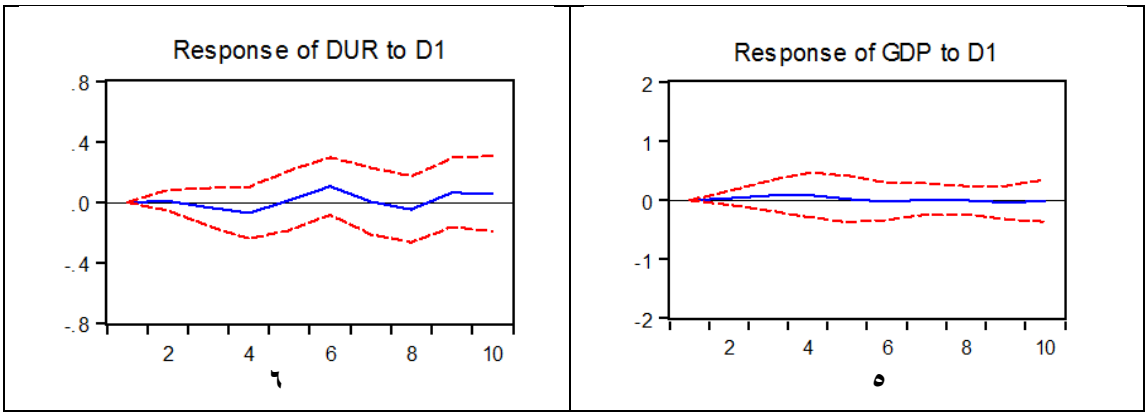

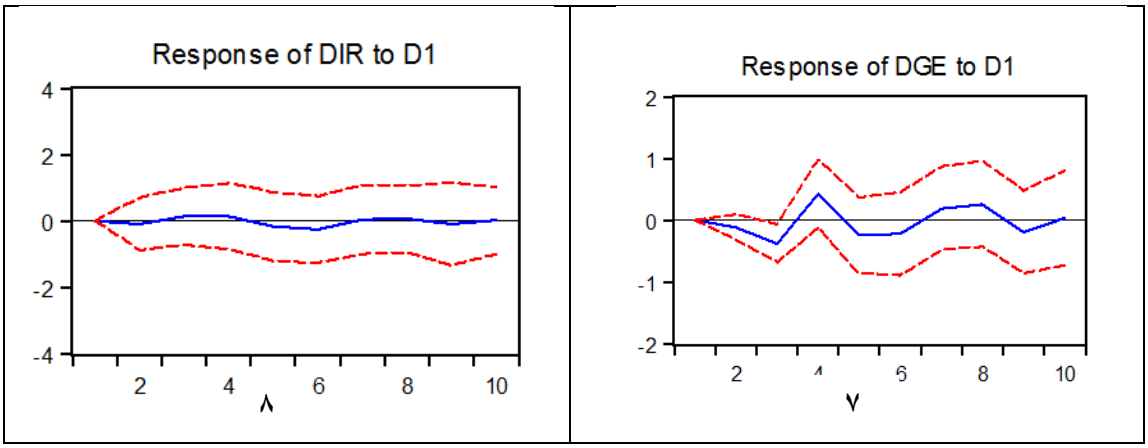

أما بالنسبة للمتغير الوهمي (D2)، الذي يوضحه الشكل (٣) المربع (٩) والخاص بصدمات انخفاض أسعار النفط، فيتبين الناتج المحلي الإجمالي يشهد نوع من الاستقرار على الرغم من زيادة أسعار النفط، والسبب بحسب رأينا يعود إلى طبيعة الاقتصاد العراقي غير الإنتاجية وأصابته بـ(المرض الهولندي) Dutch Disease من خلال الميل الحدي الاستهلاكي المرتفع.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة الذي يمثلها المربع (١٠) من الشكل البياني ذاته، فنجد أنها تستمر بالانخفاض لغاية الفترة السادسة ومن ثم تبدأ تدريجياً بالاستقرار، وهذا متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ففي بداية الأمر تشكل الصدمة أثراً سلبياً لفترات معينة ومن ثم تحاول السياسات الاقتصادية معالجة هذه المشكلة.

وفي المربع (١١) نجد أن الإنفاق الحكومي ينخفض ابتداءاً بالفترة الثانية نتيجة صدمة انخفاض النفط، وهو أمر طبيعي نتيجة لطبيعة التجارة النفطية التي تتميز بالاتفاق حول توريد كميات محددة مستقبلا بالسعر الحالي سواء كانت القيمة بالزيادة أو النقصان وقت التوريد، لذا فمن الطبيعي أن لاتحدث آثاراً سلبية لصدمة انخفاض أسعاره الا بعد مرور فترة معينة، ويستمر بالانخفاض لغاية الفترة الثامنة وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، عدا الفترة الرابعة الذي يرتفع فيها الأنفاق الحكومي على الرغم من صدمة انخفاض أسعار النفط، ونعتقد أن السبب يعود إلى زيادة معدل الأنفاق العسكري بالعودة إلى الاحتياطات النقدية أو تمويل العجز بالاقتراض من المؤسسات الدولية.

أما بالنسبة إلى معدلات التضخم، الذي يمثلها المربع (١٢) فقد اتسمت بنوع كبير من الاستقرار على طول الفترات العشر، ونعتقد أن ذلك يعود إلى فعالية السياسات النقدية في الحفاظ على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

الشكل (٣)

استجابة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي لصدمات انخفاض أسعار النفط

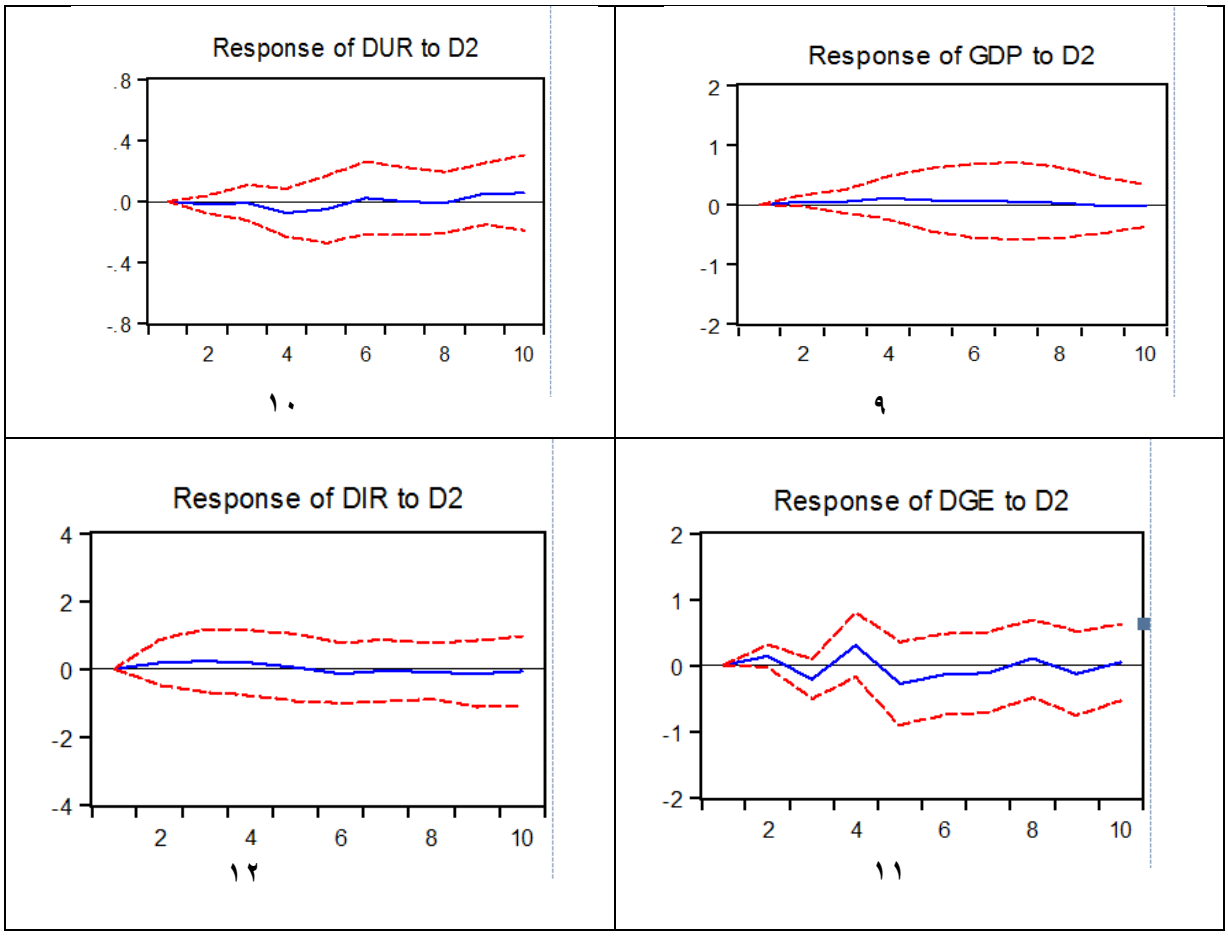

١٠ ٩ ١٢ ١١

والجدول (١) يوضح تحليل التباين لأثر صدمات أسعار النفط بصورة عامة على متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي، فيما يمثل الجدول (٢) تحليل التباين لأثر صدمات ارتفاع أسعار النفط على المتغيرات المذكورة، أما الجدول (٣) فيمثل تحليل التباين لأثر صدمات انخفاض أسعار النفط على تلك المتغيرات.

جدول (١)

استجابة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي لصدمات أسعار النفط

Impulse Response to OP (One Unit Innovations)

GE	IR	UR	GDP	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1
(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	
2.127358	2.522653	-0.474369	0.904529	2
(0.79236)	(3.14616)	(0.27220)	(0.45466)	

-2.257328	2.141439	-0.828190	1.046888	3
(1.34866)	(4.84117)	(0.58966)	(1.16904)	
0.291182	-0.004677	-0.229579	0.851941	4
(2.09719)	(4.28734)	(0.86888)	(2.00726)	
-1.958176	-0.970898	0.126802	0.599341	5
(2.79219)	(4.15746)	(1.05528)	(2.60802)	
-0.147802	-1.230969	-0.054392	0.474101	6
(2.36664)	(3.89902)	(1.04232)	(2.80804)	
-0.802330	-0.928415	0.090563	0.198613	7
(2.54146)	(3.63270)	(1.03617)	(2.53392)	
0.286166	-1.062479	0.365069	-0.022415	8
(2.77309)	(3.95440)	(0.96719)	(1.95183)	
0.196612	-0.565696	0.273327	-0.123867	9
(2.48193)	(4.40651)	(1.06276)	(1.50563)	
1.148867	-0.079463	0.150505	-0.190198	10
(2.5374	(4.4537	(1.1849	(1.526	

	18)	8)	5)	2)

الجدول من أعداد الباحثة استناداً إلى نتائج برنامج (Eviews 9).

جدول (٢)

استجابة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي لصدمات ارتفاع أسعار النفط

Impulse Response to OP (One Unit Innovations)

GE	IR	UR	GDP	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1
(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	
-0.165323	-0.114757	-0.114757	0.049486	2
(0.15229)	(0.60467)	(0.60467)	(0.08738)	
-0.626259	0.250037	0.250037	0.119836	3
(0.21306)	(0.68403)	(0.68403)	(0.19341)	
0.707375	0.222557	0.222557	0.148929	4
(0.40284)	(0.82186)	(0.82186)	(0.30013)	
-0.435700	-0.268245	-0.268245	0.039795	5
(0.46866)	(0.82718)	(0.82718)	(0.33403)	
-0.369914	-0.443955	-0.443955	-0.034789	6
(0.53014)	(0.80030)	(0.80030)	(0.27844)	
0.259603	0.039735	0.039735	0.023863	7

(0.53328)	(0.83706)	(0.83706)	(0.22658)	
0.406719	0.059254	0.059254	-9.71E-05	8
(0.55313)	(0.80182)	(0.80182)	(0.19878)	
-0.332329	-0.199618	-0.199618	-0.073125	9
(0.53396)	(1.01443)	(1.01443)	(0.21635)	
0.048307	5.24E-05	5.24E-05	-0.033993	10
(0.61737)	(0.83064)	(0.83064)	(0.27453)	

الجدول من أعداد الباحثة استناداً إلى نتائج برنامج (Eviews 9).

جدول (٣)

استجابة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم والأنفاق الحكومي لصدمات انخفاض أسعار النفط

Impulse Response to OP (One Unit Innovations)

GE	IR	UR	GDP	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1
(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	
0.194238	0.242677	-0.032926	0.079897	2
(0.1213)	(0.4818)	(0.0416)	(0.0696)	
-0.310335	0.322356	-0.017173	0.075657	3
(0.2063	(0.6654	(0.0827	(0.1433	

7)	5)	1)	3)	
0.428337	0.234452	-0.112668	0.158823	4
(0.33711)	(0.68233)	(0.11170)	(0.25413)	
-0.407902	0.037208	-0.079337	0.111483	5
(0.44645)	(0.71146)	(0.15839)	(0.37669)	
-0.211057	-0.200218	0.032005	0.084481	6
(0.44117)	(0.64124)	(0.16998)	(0.44746)	
-0.168638	-0.089847	-0.003564	0.081323	7
(0.43336)	(0.65196)	(0.16057)	(0.46076)	
0.134692	-0.138394	-0.018031	0.040283	8
(0.41739)	(0.58436)	(0.14273)	(0.42606)	
-0.195369	-0.224387	0.069129	-0.019220	9
(0.45540)	(0.69993)	(0.14388)	(0.33683)	
0.051330	-0.124227	0.074364	-0.028115	10
(0.41377)	(0.72775)	(0.17559)	(0.25289)	

الجدول من أعداد الباحثة استناداً إلى نتائج برنامج (Eviews 9).

الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية:-

١- إن أزمات الاقتصاد العراقي هي ليست وليدة اليوم، سببها الظاهر هو صدمات أسعار النفط، ولكن سببها الحقيقي هو الاختلالات الهيكلية، فلو كانت القطاعات الاقتصادية تسير بوتيرة واحدة لاستطاعت صد الرياح العاتية التي سببتها تلك الصدمات.

٢- تعرض الاقتصاد العراقي إلى انخفاض أسعار النفط نتيجةً إيقاف تصدير النفط بفعل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه من قبل مجلس الأمن الدولي على خلفية الحرب العراقية الكويتية، مما أدى إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق الحكومي وزيادة معدلات البطالة، لكن معدلات التضخم أخذت بالارتفاع الشديد حتى وصلت إلى مستوى التضخم الجامح، نتيجة قيام السياسة النقدية بالإصدار النقدي الجديد لمواجهة العجز الحاصل في الموازنة العامة والناتج من زيادة الأنفاق الحكومي فضلاً عن نفقات أعادة أعمار ما دمرته الحرب.

٣- تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات نفطية موجبة خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣) بسبب ارتفاع أسعار النفط، والذي أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الأنفاق الحكومي ومن ثم زيادة معدلات التضخم.

٤- كما تعرض العراق إلى صدمة نفطية سالبة حادة جداً بعد النصف الثاني من سنة ٢٠١٤ بسبب انخفاض أسعار النفط والتي دفعت إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة بشكل طفيف.

٥- أثبات فرضية الدراسة القائلة بأن صدمات انخفاض أسعار النفط (الصدمات السلبية) تؤثر في متغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، الأنفاق الحكومي) وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، إذ أدت صدمات أسعار النفط إلىتخفيض الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق الحكومي، وزادت من معدلات البطالة، وخفضت من معدلات التضخم.

في حين أن صدمات ارتفاع أسعار النفط (الصدمات الايجابية) أنطبقت مع منطق النظرية الاقتصادية بالنسبة لمتغيري البطالة والتضخم، ولكنها لم تنطبق مع منطق النظرية الاقتصادية بالنسبة لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.

المصادر

١- التقرير الستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، دار المحجة البيضاء، بيروت.

٢- التقرير الإستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١.

٣- الهيتي، احمد حسين وابراهيم، فاطمة خلف وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧) الأسباب والأثار، ودور السياسة المالية في معالجته، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩.

٤- حسن، باسم عبد الهادي، الصدمة النفطية الثالثة الأسباب والنتائج المحتملة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٧، ٢٠٠٥.

5- داود، سمير سهام، أثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٩، العدد ٧٠، ٢٠٠٦.

٦- عبد الرحيم، ثريا، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وإثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٣، العدد ٤٨، ٢٠٠٧.

٧- العبيدي، نهاد عبد الكريم أحمد، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقييد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٤، العدد الثامن عشر، ٢٠١١.

7- البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

8- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات مختلفة.

9- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي والداخل القومي، سنوات مختلفة.

10- Benedict Clements and others, Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications, International Monetary Fund, 2013, p201.

11- PrakashLoungani, Oil Price Shocks and the Dispersion Hypothesis, The Review of Economics and Statistics, Vol. 68, No. 3 (Aug., 1986), p536.

12- Organization of the Petroleum Exporting, countries, various years.

988989